

حول مراجعات الدفاع الرباعية

بقلم رَبَّا غُرَانْت

يفترض أن تقدم مراجعة الدفاع الرباعية كل أربع سنوات صفحة جديدة للنظر إلى الاستراتيجية العسكرية،

علمًا بأن النسخ الأخيرة كانت مخيبة للأمال، لكن المراجعة التالية ربما تكون عظيمة.

ثُجِّري القوة الجوية والخدمات الشقيقة كل أربع سنوات قياساً للعمليات الرئيسية للبنتاغون من شأنه تحليل المهام بدقة وإعادة ترتيب الأولويات وقطع البرامج: وتشتهر مراجعة الدفاع الرباعية باسم (the Quadrennial Defense Review) QDR: وعلى الرغم من أن وزير الدفاع روبرت م. غيتس كان يدفع في اتجاه تقليص عدد دراسات البنتاغون، فإن مراجعة QDR ليست واحده منها. ستكون المراجعة التالية في 2013 أو 2014، حيث سيكون قد مر عشرون عاماً على التدريب الاستراتيجي للواء.



بهذا يعود تاريخ العملية إلى المراجعة الأولى في عام 1993، التي كان يُنْظَر إليها على نطاق واسع على أنها بمثابة الجذر لشجرة العائلة. ومنذ ذلك الحين، ظهرت أربع مراجعات QDR في الأعوام: 1997، 2001، 2006، وآخرها QDR لعام 2010. وعلى طول الطريق استهلكت هذه المراجعات عدداً لا يُحصى من الساعات في التحليل، ووضعت أكثر من بضعة عناوين رئيسية قليلة بشأن اقتطاعات منظومات التسلیح.

كان التأثير على القوة الجوية تأثيراً دراماتيكياً. إذ أن المراجعات السابقة قلصت من أعداد المقاتلين، وأعادت وضع برامج جديدة، ودعمت الطائرات القاذفة للقابيل، وضغطت من أجل القيام بعمليات خاصة باستخدام طائرات بدون طيار، وذلك لإطلاق الأسماء على عدد قليل من المبادرات.

إن الغرض من عمل مراجعات QDR يعتبر غرضاً نبيلاً في حد ذاته. فبحسب قانون إقرار الدفاع الوطني للسنة المالية 2000، يتمثل الغرض من QDR في التخطيط لاستراتيجية عسكرية متوافقة مع الاستراتيجية الأحدث للأمن القومي، مع تعين برامج الدفاع بهدف النجاح في تنفيذ جميع المهام التي يتم تكليف القوات العسكرية بها وفق هذه الاستراتيجية، فضلاً عن تحديد خطة الميزانية الضرورية لتنفيذ تلك المهام بنجاح وبمستوى منخفض إلى متوسط من الخطورة.

حتى الآن، لا تعتبر QDR شيئاً محباً، "فكـل QDR تأـئـي مخـيـة لـلـأـمـال" بحسب قول جـيم تـومـاسـ الخـبـيرـ بـمـركـزـ التـقيـيـمـاتـ الـاسـتـراتـيـجـيـةـ وـالـمـيزـانـيـةـ (CSBA)ـ فـيـ فـبـراـيرـ /ـ شـبـاطـ 2010ـ.ـ "فالـجـمـيعـ دـوـمـاـ تـكـونـ آـمـالـهـ أـعـرـضـ بـكـثـيرـ مـاـ تـقـدـمـهـ".ـ بـحـسـبـ قولـ مـارـكـ أـ.ـ جـانـ زـنـجـرـ،ـ الـذـيـ عـمـلـ عـلـىـ ثـلـاثـةـ مـرـاجـعـاتـ QDRـ وـيـعـمـلـ حـالـياـ أـيـضـاـ لـدـىـ مـرـكـزـ CSBAـ".ـ

أما أنطوني إتش كوردمان، المحلل لدى مركز لونج تايم للدراسات الاستراتيجية والدولية، فقد قال الازدراء كيلاً لمرجعات QDR. وينقل عنه قوله في إحدى صحف عام 2009، "إذا كان الله يكرهك حقاً، فقد ينتهي بك المطاف جالساً تعمل في مراجعة دفاع رباعية - حيث أكثر جهود التخطيط الهدامة والعبرية التي يمكن تخيلها". "وسوف تضيّع عامين على وثيقة منفصلة عن خطة القوة الواقعية، من مجموعة أمينة من القرارات بشأن القوة البشرية أو عمليات الشراء، وبدون ميزانية خطة دفاع خمسية (FYDP) واضحة، وبدون أي مقاييس لقياس أو تحديد مدى نجاحها".

لم يكن مفترضاً على الإطلاق أن تكون QDR محبوبة ومنشرة شعبياً. فقد دافع وزير الدفاع لو أسبين عن المراجعة الأولى لعام 1993. وكانت تلك الوثيقة، التي تمت صياغتها من أجل إدارة كلينتون، نقطة تحول في دوامة الهبوط للجيش الأمريكي بعد عقود من التركيز على الاتحاد السوفيتي. وقد استوحيت جرأتها تعليق التوقعات الكبيرة عليها. "إن الأسئلة التي نواجهها في وزارة الدفاع هي: كيف نبني القوات المسلحة الخاصة بالولايات المتحدة من أجل المستقبل؟ كم يكفي من الدفاع في عهد ما بعد الحرب الباردة؟" بحسب ما ورد في افتتاحية المراجعة.

بالنسبة للمراجعة الأولى، فقد وضعت إجابات واضحة، وكانت أول وثيقة ترکز على الأخطار الإقليمية كدفاع أساسية لاستراتيجية الدفاع الأمريكي. إذ تضع المراجعة "نزعات إقليمية رئيسية" على رأس قائمة العمليات العسكرية المحتملة. في حين كانت العمليات مثل الحوادث الطارئة الصغيرة نسبياً والتواجد الخارجي من الأمور المهمة، وكانت النزعات الإقليمية الرئيسية هي خط التوجيه الأساسي. وفي خطوة فريدة من نوعها، حددت المراجعة فعلياً مستويات قوات الخصوم في البر والبحر والجو في نزاع إقليمي محتمل الحدوث. كذلك نصت على مدى معقولية قياس القوات الأمريكية لخوض قتال في نزاعين إقليميين رئيسين.

فررنا في وقت مبكر في المراجعة الأولى أن الولايات المتحدة تقوم فعلياً بشن حروب متزامنة، على الأرجح من خلال ترك المجال لاحتمالية قيام معذبين بشن هجوم على جيرانهم، وذلك حتى لا يخلف انشغالنا بحرب في إحدى المناطق أثراً كبيراً على قدرة التجاوب بفاعلية للدفاع عن مصالحنا في منطقة أخرى، بحسب الوارد في المراجعة.

وضعت المراجعة الاستراتيجية في موضعها الملائم، إذ قامت بعمل استقطاعات جوهيرية من بنية القوات لأقسام الجيش، وأجنحة القوة الجوية، والسفن البحرية. كما تم وضع بنية الفرق البحرية ذات ثلاثة أجنحة وثلاثة أقسام بموجب القانون، ثم ثركت وحيدة على نطاق واسع.

لقد انعكست سرعة المراجعة الأولى ونجاحها بالإجماع على التوجه الاستراتيجي للسياسة الأمريكية على نطاق واسع. وقد جاءت بعد عامين من عملية عاصفة الصحراء بحيث تضع النزاع الإقليمي في بؤرة الضوء، وبعد أربعة أعوام من سقوط جدار برلين. ويمكن القول إن معظم التفكير الاستراتيجي بواسطة آسيين آخرين قد تحقق فعلاً. ومن هنا، قام المكتب (BUR) بعقد مزيد من النقاشات بشأن البرامج أكثر منها بشأن الاستراتيجية الكبرى.

بالنسبة للجزء الخاص به، كان الكونغرس يريد للخدمات أن تبحث عن الكفاءات وأن تقلاص من التكرارات حيثما أمكن.

من أجل هذه الغاية، حتى مع قيام المكتب بالمراجعة، أعد الكونгрس تشعياً لما أصبح اللجنة المعنية بأدوار القوات المسلحة ومهمتها (Commission on Roles and Mission of the Armed Forces). وكانت مهمة هذه المجموعة المكونة من 10 أعضاء تمثل في النظر إلى العديد من جوانب تراكم الخدمة في أدوارهم الأساسية المنصوص عليها ضمن قوانين وزارة الدفاع. وقد تضمن تقرير اللجنة لعام 1995 توصية من أجل "مراجعة استراتيجية رباعية" مع تحويل الاسم لاحقاً إلى مراجعة دفاع رباعية أو QDR.

يسترجع جان زنجر الذكريات فيقول، "كان لا بد من الرجوع للمكتب (BUR) مرات ومرات على مدار أربع سنوات". فيصفه جوهريّة، كان ذلك هو الحوار الأساسي بين وزارة الدفاع الأمريكية والكونгрس، الجهة المسؤولة في نهاية الأمر عن تمويل الدفاع عموماً قام وزير الدفاع ويليام س. كوهين بتوجيهه مراجعة QDR الأولى. كما بدأ التقليد الخاص بتنقيل التوقعات إلى أدنى حد، حيث قدم QDR لعام 1997 في صورة "منهج الحذر" مع وضع "مزيد من التأكيد على الاستمرارية وليس التغيير".

يضاف إلى رصيده QDR لعام 1997 أيضاً، أنها ناقشت إمكانية وقوع عمليات إرهابية وكان ذلك بنظرية استشرافية واقعية المستقبل، لكن محرووها لا يزالون يشعرون بالحاجة إلى التحدث عن مواجهة شبح الانعزالية الأمريكية. أوضحت هذه المراجعة أيضاً إطار العمل الخاص بتحديد حجم القوات. كما أنها ذهبت بعيداً عن نطاق BUR من خلال إضافة المفهوم العملي "مرحلة الترنج"-استخدام الإسقاط السريع للقوات من أجل وقف تقدم جيش مغير - واعتماد القوات من أجلها. كذلك أيضاً، دافعت هذه المراجعة عن الحفاظ على القدرة على القتال في موقعين بشكل متزامن. وبدونها، "فإن وضعنا كقوة عالمية، وكشريك للخيارات الأمنية، وكقائد للمجتمع الدولي سوف يكون محل شك"، وفقاً لما ورد في التقرير.

انحراف كبير

قلدت مراجعة QDR لعام 1997 المكتب BUR في بعض التحركات البنوية للقوات الرئيسية، كالاستقطاع من قاذفات الصواريخ والغواصات. "باختصار، هيمنت القوة الجوية التكتيكية (Tacair) على مراجعة QDR. لكن الاعتقاد السائد كان يقول إن الإسقاطات الحالية للموازنة لم تدعم المقدار المرغوب فيه من أصول Tacair. فمن ناحية جوهريّة، رفضت القوة الجوية طلب البحرية لـ 1000 طائرة F/A-18E/F، في حين دافعت عن حاجتها إلى أربعة أجنحة مقاتلة من طائرات F-22، وفقاً لما ورد على لسان باول ناجي، المحلل المشارك في مراجعة QDR الأولى.

كلا الطلبين لم يتحققَا في النهاية. إذ تم تقليل المطلوب من طائرات F-22 إلى ثلاثة أجنحة، فيما تم شطب طائرات السوبر هورنيت للحصول على مقاتلات الهجوم البحري المشتركة.

وقد أحبَّ الكونغرس هذه العملية. ففي أغسطس 1999، تحرك 106 من أعضاء الكونغرس لجعلها مطلباً دائماً ضمن القوانين المنظمة لدور الجيش (Title 10) في القانون الأمريكي. وقد منحت اللغة الرسمية لوزير الدفاع الحق في "إجراء اختبار شامل ... لاستراتيجية الدفاع الوطني، وبنية القوات، وخطط تحديث القوات، والبنية التحتية، وخطة الموازنة، إلى جانب عناصر أخرى لبرنامج وسياسات الدفاع الخاصة بالولايات المتحدة، مع النظر نحو تحديد استراتيجية الدفاع للولايات المتحدة والتعبير عنها، فضلاً عن إقامة برنامج دفاعي من أجل السنوات العشرين التالية".

لقد جاءت مراجعة QDR لتبقى وتستمر. فهي المرة القادمة، ينبغي الإعداد للخدمات. وقد دعا معهد الدراسات الاستراتيجية الوطنية بجامعة الدفاع الوطني مجموعة من الضباط العسكريين الذي تم انتقائهم بعناية وعلى رأسهم مايكل فلورنوي. وقضت المجموعة أكثر من عام في إنتاج "رأس مال فكري" إلى جانب كتاب كامل من الدراسات التي يُقصد بها أن تكون دليلاً لمراجعة QDR لعام 2001.

وصل دونالد إتش رامسفيلد، وزير الدفاع في عهد إدارة بوش، ببعض كلمات لطيفة من أجل عملية صياغة مراجعة QDR. وقد قالها جميعاً في شهادة له أمام لجنة القوات المسلحة بالكونغرس في يونيو/حزيران 2001 حين استقبل رامسفيلد سؤالاً من النائب روسكو بارليت (النائب عن ولاية ميريلاند) بشأن مدى التقدم في كتابة مراجعة QDR التالية.

وفي معرض إجابته عن هذا السؤال، قال رامسفيلد "لم يكن هناك سوى QDR واحدة قبل هذه، وكما تعلم، ليست هذه فكرتي؛ لكنها مفروضة من قبل الكونغرس. كانت هناك واحدة في عام 1997، ولكن حين يتوجه الشخص بالسؤال لمن شاركوا فيها، فقد بدت محصلتها غير مثيرة للإعجاب. فهل ستكون المراجعة القادمة مثيرة للإعجاب؟ لا أعرف".

وقد وقعت اعتداءات 11 سبتمبر 2001 قبل أيام فقط من نشر مراجعة QDR لعام 2001. وتم الإقرار بالأحداث المأساوية من خلال إعادة صياغة عاجلة قبل النشر في 30 سبتمبر 2001.

غاصت مراجعة QDR لعام 2001 عميقاً داخل تعريف استراتيجية رامسفيلد للتحول العسكري في القرن الحادي والعشرين. حيث أوردت المراجعة "التحول ينتج عن استغلال طرق جديدة للمفاهيم والقدرات العملية، بالإضافة إلى استخدام الوسائل التكنولوجية القديمة والحديثة، وتطبيق صور جديدة للتنظيم من شأنها أن تتوقع بفاعلية أكبر تلك التحديات والفرص الاستراتيجية الجديدة أو التي لا تزال في طور الظهور بجانب التحديات والفرص العملية التي من شأنها جعل الطرق السابقة لخوض الحرب قديمة أو ثانوية". لقد شهدت المقالة التي تدور حول التحول انحرافاً كبيراً عن نهج المراجعات خلال فترة التسعينيات، وذلك من خلال استخدام QDR كإطار فلسي.

كانت هناك سمة فريدة أخرى تميزت بها هذه المراجعة عن غيرها، إذ تضمنت قائمة أطول من التوصيات المخصصة بشأن الأعمال اليومية للبنائين. كما تراجع عدد الحاملات البحرية حتى وصل إلى 12 حاملة. وكلفت القوة الجوية بمهمة العمل على قواعد الطوارئ في منطقة الباسيفيك. وأبلغ الجيش بالإسراع في تقديم فرق الأولوية القتالية المؤقتة. وقد أصبحت تلك

العلامات السياسية معياراً بالنسبة لمراجعة QDR لعام 2001 وستسبب الكثير من التوجسات والتوقعات في المراجعتين التاليتين.

بحلول عام 2006، جاء إصدار مراجعة QDR متزامناً مع الميزانية، في شهر فبراير/شباط. ومجدداً، تم التهاؤن فيها من قبل رامسفيلد ونائبه غوردون ر. إنجلاند. وقد وصفها إنجلاند بقوله "تصحيح متوسط" في حين حذر رامسفيلد من النظر إليها "كقائمة جديدة لتعديلات البرنامج" على حد قوله.

ومع ذلك، ظهرت أزمة. إذ لم يكن هناك تغيير في الإداره. وكان التحول لا يزال هدفاً قائماً، كما أن التورط في العراق وأفغانستان جلب عمليات محاربة التمرد إلى الواجهة.

"كان الاستثناء هو تصاعد تكلفة وصعوبة الحملات في العراق وأفغانستان، حتى أن الأمر سينتهي بمراجعة الدفاع الرباعية لأن تكون ذات وظيفة إلزامية من شأنها فرض خيار بعينه"، على حد قول ستيفن بيبل، الذي كان في ذلك الوقت أستاداً بكلية الحرب التابعة للجيش. وأردف بقوله "إن السخرية البالغة التي نراها في مراجعة QDR، تتمثل في أنهم قرروا القيام، بالطبع، بكل الأمرين".

كذلك، لم يجد خبير موازنة الدفاع، ستيفن كوسياك، الكثير ليمدحه. فقال على إحدى الموائد المستديرة بمجلس العلاقات الخارجية في فبراير/ شباط 2006 "لقد قدمت وزارة الدفاع عدداً قليلاً من الخيارات التي ربما تمضي بنا في اتجاه أفضل، كقرار تسريع نشر قاذفة صواريخ جديدة في ميادين القتال. وللأسف، لم تقدم مراجعة QDR سوى القليل جداً لجعل خطط الوزارة طويلة الأمد أكثر واقعية وميسورة التكلفة".

لقد كان كوسياك محقاً في حديثه، إذ ظلت الموازنة في تصاعد حتى وصلت ذروتها في عام 2008، حيث كانت هي الأعلى منذ الحرب العالمية الثانية، ولم يستمر برنامج قاذفة الصواريخ سوى ثلاث سنوات فقط. وقد وصف كورسман مراجعة عام 2006 بأنها "مستقى من الأفكار المدروسة نصف دراسة"، ونادى بمزيد من الدراسة والقرارات المؤجلة.

من بين الوصايا الباقية أيضاً وصية مجموعة العمل الاستشارية لنائب وزير الدفاع أو (DAWG)، التي تأسست خلال عملية وضع مراجعة QDR لعام 2006. وقد اجتمعت هذه المجموعة لعمل ترتيبات مفصلة للتوصيات المقبلة، ثم بقيت نشطة بعد ذلك.

تجمع مجموعة DAWG: Deputy's Advisory Working Group مرتين أسبوعياً، برئاسة نائب وزير الدفاع ونائب رئيس هيئة الأركان المشتركة، وتتضمن قادة مدنيين وعسكريين ذوي مستوى رفيع. وتدعم DAWG منظومة من الهيئات واللجان، التي يترأسها مسؤولون من المدنيين والعسكريين ذوي المستوى الرفيع، بحيث يركز كل منها على منطقة وظيفية واسعة النطاق. وبهذا أصبحت هذه المجموعة، حديثة التكوين، منتدى مركزياً للنقاش على أعلى المستويات - وكانت بمثابة الساقين لمراجعة QDR.

استرجع جان زنجر ذكريات لديه وقال، "DAWG بعد DAWG" لا بد أن يشرح أولئك الأشخاص كيف تتواءم تلك المجموعات مع مراجعة QDR".

على الرغم من العملية المفصلة، كانت مراجعة QDR تحرف عن المسار. وبحلول عام 2010، تكون مراجعة QDR قد ابتعدت عن مسارها بشكل كبير، مع اتخاذ قرارات رئيسية تتعلق بالموازنة وتأتي قبل عام من تاريخ وضعها، فيما تكشف الاستراتيجية القومية الجديدة شهوراً لاحقة. "كان أبريل/نيسان 2009 بداية مراجعة QDR" على حد قول جان زنجر مشيراً إلى القائمة الطويلة من إلغاءات البرامج التي أعلنتها غيتيس في أبريل/نيسان 2009.

لعبة الملاحة

في هذه الحالة، كانت إدارة أوباما ت يريد كسر العلاقة مع الماضي. وكان قطع النفقات وإعادة توازن القوة مع قدرات قتالية غير نظامية، فضلاً عن إحراز مكاسب مبكرة في الفرع التنفيذي، تمثل جزءاً من هذه الحزمة. وقد قامت "موازنة الإصلاح" للسنة المالية 2010 بكل ذلك - قبل سنة من مراجعة QDR.

لقد كانت مراجعة QDR عبارة عن لعبة ملاحة أكثر منها مراجعة لصفحة جديدة بيضاء. "لقد رأيت هذه الرؤية ظاهرة للمرة الأولى في موازنة السنة المالية لعام 2010"، على حد قول فلورنوي، الذي يشغل حالياً منصب مساعد وزير الدفاع لشئون السياسة. ويضيف قائلاً، "منذ تلك الفترة، تقوم مراجعة QDR بالبناء على مقدار ما يتتوفر من القوة الدافعة".

كانت هناك مشكلة رئيسية أخرى في الجدول الزمني. إذ كتب الكونغرس قانوناً يقضي بأن مراجعة QDR ينبغي أن تتم بعد تسليم استراتيجية الأمن الوطني. ومع ذلك، أرجأت إدارة أوباما هذا الإجراء حتى مايو/أيار 2010، تقريراً بعد أربعة أشهر من الكشف عن المراجعة.

لم يكن ذلك بسبب عدم أهمية الاستراتيجية الوطنية، فحين تم الكشف عن استراتيجية الأمن الوطني، ظهر أن القائمة-أ لبدء التطبيق وضعت المراجعة QDR التابعة للبنتاغون في الظل. إذ أخذت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري رودهام كلينتون في تضخيم الحاجة إلى قيادة أمريكية، مع أنه في وقت لاحق تحدث مستشار الأمن الوطني جيمس ل. جونز بایجاز عن الجوانب العسكرية. وانتهى الأمر بمراجعة QDR

لعام 2010 وقد وُضعت بين حجري رحى استقطاعات الموازنة من ناحية والاستراتيجية المتأخرة من ناحية أخرى، فضلاً عن مبادرات أخرى مثل جهود 2010 لتنظيم النفقات الإضافية الدفاعية.

إنها لا تزال تجذب النقد - بما في ذلك تحذير مالي لم يُسمع بين ردود الأفعال على مراجعات QDR السابقة. فقد قام العميد المتقاعد من القوة الجوية لورنس ب. فارل الصغير، بتوجيهه الانقاد إلى مراجعة QDR ووثائق الموازنة لكونها "خامدة فعلياً في مواجهة الأوضاع المالية الصعبة التي تمر بها البلاد، فضلاً عن العجز الفيدرالي الضخم الممتد على مدى البصر، وأثار ذلك على موازنات الدفاع المستقبلية".

يعتبر النظر إلى مراجعة QDR لوضع استراتيجية جديدة مهمة بالغة الصعوبة. غير أن البعض يعتقد أن هذا هو ما يجب أن تقوم به مراجعة QDR التالية. كما أن التغيير في الأساس الاقتصادي لسياسة الأمن الأمريكي يُعد أحد التحولات الكبرى التي من بينها أيضاً نهوض الصين. كذلك، فَلَّست التطورات الأخيرة أيضاً من مقدار التأكيد على العلاقات مع الحلفاء على المدى الطويل في حلف الناتو.



من أربعة أجنبية F-22 تم تخفيض مشتريات طائرة
لعام 1997، في حين تم *QDR* إلى ثلاثة في مراجعة
إلغاء مشتريات طائرات السوبر هورنيت من أجل توقيف
(صورة توضيحية للمصور إضافية F-35 طائرات
إيريك سيمونسون)

وفقاً لجان زنجر، فإن الافتراض واسع النطاق فيما يتعلق ببيئة نزاع إقليمي متساهلة نسبياً يعود تاريخه إلى نقاشات BUR "التي استمرت في العمل على مدار 20 عاماً الماضية". ويعتقد العديد من المراقبين "أن مراجعة QDR التالية ينبغي أن تعيد النظر في هذه الافتراضات" لأن البيئة المتساهلة تصبح مفهوماً بعيداً مع عودة التهديدات البارزة إلى الظهور من جديد.

دعت الهيئة المستقلة لمراجعة QDR خلال الصيف الماضي إلى نظرة أكثر تمعناً لمدى أطول من أجل مكافحة مثل هذه الأمور. "تحتاج وزارة الدفاع إلى النظر إلى المراجعات السابقة لـ QDR وتركيزها على صرارات اليوم واحتياجات التخطيط للوقت الحاضر من أجل مجموعة أوسع من التحديات الدفاعية التي ستواجهها دولتنا خلال العشرين عاماً القادمة".

بهذه الشروط، يمكن أن تكون مراجعة QDR التالية بمثابة العامل الذي إما أن ينعش أو يقصم make-break أو break-the-force. وعلى سبيل المثال، من المرجح أن تحتوي المراجعة أيضاً على مزيد من القرارات السياسية وقرارات الموازنة بشأن الفضاء الإلكتروني budget decisions on cyberspace . كما أنها ستكون إما دفعة إلى الأمام أو ردة إلى الخلف بالنسبة لجهود الهجمات الجديدة بعيدة المدى. وبشكل أساسي، سوف تكون المراجعة التالية خالية من مفهوم الانشغال الكامل الضروري بالعراق وأفغانستان. أما التهديدات الظاهرة، فستكون حقيقة وحاضرة. كذلك، يمكن للمراجعة التالية أيضاً أن تتجنب النظر عن قرب إلى القوة البشرية في القوات الأرضية a close look at manpower in the ground forces، وربما في جميع الخدمات.

هذه هي الأشياء التي ينبغي القيام بها في المراجعة التالية. إذ أن النقاد سوف يشيرون سريعاً، رغم ذلك، إلى أن النتائج السابقة كانت أقل إثارة للإعجاب.

ربكا غرانت، هي رئيسة البحث المستقل لدى آي آي آر آي إس (IRIS). لها كتابات موسعة عن القوة البشرية، كما شغلت منصب المديرة لمؤسسة ميشيل (Mitchell Institute)، بجمعية القوة الجوية (Air Force Association). وأحدثت مقالاتها التي كتبتها لمجلة القوة الجوية كانت "نبيه المنتصر" (Victor Alert) التي نُشرت في إصدار شهر مارس/آذار.

Source:Quadrennial Defense Review, Rebecca Grant. Airforce-magazine.com.

April 2011 Vol. 94, No. 4 أبريل/نيسان 2011 مجلد 94، رقم 4